فالبندورة يمكن تسويقها في اسرائيل للاستهلاك المحلي وللصناعة ، أما الحمضيات فيمكن تصديرها الى أوروبا وتصنيع بعضها في اسرائيل ، بينما يمكن تجفيف العنب وتسويق قسم منه في قطاع غزة ، كما يمكن تصدير الزيتون الى اوروبا من الموانىء الاسرائيلية(١٥).

(٢) تلبية احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي : سواء من حيث الاحتياجات الاستهلاكية ، او باعتبار المنتجات محاصيل صناعية تمون الصناعة الاسرائيلية ببعض احتياجاتها او للاحلال محل المستوردات الاسرائيلية من الاسواق الخارجية ، وفي ضوء هذه الاهداف يجري تشجيع انتاج كل من القطن والسمسم والدخان والبندورة التي تستخدمها المصانع الاسرائيلية ، كما يجري تشجيع انتاج الحبوب والحمص لمواجهة احتياجات الاستهلاك ، وتشجيع منتجات التصدير للاسواق الخارجية خاصة الخضروات والحمضيات واللوز والقطن(١٦). وقد شرع فعلا خلال عام ١٩٦٨ بتقديم أنواع غرسات جديدة لمزارعي الضفة الغربية لزراعة ما تحتاجه السوق الاسرائيلي .

(٣) تنمية القطاع الزراعي في الضفة الغربية لتحقيق حالة من العمالة العامة ، ومواجهة احتياجات الاستهلاك المحلي وتحقيق دخل مناسب للمزارع في الضفة الغربية(١٧) وتحقيقا لذلك تراعي الخطط الزراعية التركيز على زراعة المنتجات الزراعية في الاراضي ذات الغلة المرتفعة نسبيا ، كما في منطقة الاغوار ، وكذلك التخصص في الزراعة التي تعتمد على العمالة الكثيفة وانتاج المنتجات التي تسوق اما في اسرائيل او في الاسواق الخارجية .

وتحقيقا للاهداف المذكورة تقوم الادارة الاسرائيلية بتسهيل تدريب المتخصصين الزراعيين من ابناء الضفة الغربية في اسرائيل وتعريفهم بنظريات الانتاج الحديثة واساليبها ، وتقدم للمزارع مختلف التسهيلات المتعلقة بالبذور والاسمدة والمبيدات .

ثانيا : السياسة المالية : استمر النظام الضريبي في الضفة الغربية على النظام الضريبي الاردني ، مع تغيير لاسعار الضريبة لتتكيف في مستوياتها مع اسرائيل(١٨). وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الضريبة على انتاج كل من الصابون والزجاج والبلاستيك من ٧،٥٪ الى ١٥٪ ، وارتفعت نسبة الضريبة على المنسوجات من صفر الى ١٥٪(١٩). هذا وتوضع ميزانية خاصة بالمناطق المحتلة تخضع لضرورة اقرارها من اللجنة المالية في الكنيست الاسرائيلي ، ويفرد فيها جزء خاص للضفة الغربية (اليهودية والسامرة ، بالتعبير الاسرائيلي) . وتسلم القروض الى البلديات عن طريق المجالس المحلية وعددها ٢٢ مجلسا في الضفة الغربية ، يقدم كل مجلس محلي تقريرا ماليا شهريا الى الادارة العسكرية ، ويقوم بتنفيذ مختلف الانشطة وفقا للميزانية المقررة(٢٠). وقد جرى تعديل موعد السنة المالية وفقا للسنة المالية الاسرائيلية والتي تبدأ في نيسان وتنتهي في نهاية آذار. ويجري تمويل معظم موازنات الضفة الغربية من فائض الميزانية الاسرائيلية ، بينما يمول الربع فقط من الموارد المحلية للضفة الغربية(٢١). فقد لوحظ انه بينما بلغت مخصصات موازنة ١٩٦٩/١٩٧٠ للمناطق العربية المحتلة حوالي ١٦٢،٣ مليون ليرة اسرائيلية فقد تمت تغطية ما يعادل ٣٩ مليون ليرة اسرائيلية فقط (٢٤٪) كدخل من المناطق العربية المحتلة ، توزعت مصادرها حسب ما يرد في الجدول ٢ .

الجدول رقم (٢)

	مليون ليرة اسرائيلية
الدخل من الاملاك والاعمال التجارية	١،٧
الرسوم على انتاج السجاير والمشروبات وغيرها من المنتجات	١٥،٨
الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية ورسوم الطوابع	٧،٦
رسوم النقل والمحاكم	٣،٢
الضريبة على الاملاك والاعمال التجارية (التي تحول الى البلديات)	٢،٧
الدخل المنتظم من خدمات البريد والتليفون والقروض المسددة	٨،٠
	٣٩،٠

المصدر: The Israel Economist, May-June 1969, p. 175.

ويلاحظ ان الاهداف الاقتصادية تستحوذ على اقل نسبة من الانفاق بالمقارنة مع الاهداف الاجتماعية والمتطلبات الادارية ، فقد استحوذت الاهداف الاقتصادية على ما نسبته ١٨،٧٪ ، ١٨،٩٪ من اجمالي النفقات التي خصصت للضفة الغربية في موازنتي ٦٨/٦٩ ، ٦٩/٧٠ على التوالي ، بينما